

## قياس تأثير الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كردستان للمدة (2006 - 2016): دراسة قياسية تحليلية

أ. م. د. بونس علي احمد، قسم الاقتصاد، جامعة السليمانية، وقسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة التنمية البشرية، إقليم كردستان العراق  
د. ماردين محسوم فرج، قسم الاقتصاد، جامعة السليمانية، كردستان العراق

### مخلص

يعد الاستثمار من المكونات الرئيسية للدخل القومي في العصر الحديث لما له من تأثير حيوي بسبب ابعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعددة والمتنوعة. كما ان التغيرات في الناتج القومي الاجمالي تتوقف بدرجة كبيرة على الاستثمار ومكوناته. ان اقتصاد اقليم كردستان يتجه نحو مسار غامض نتيجة عدم توجيه الاستثمارات الى كافة مفاصل الاقتصاد، وعلى الرغم من محاولات عديدة من قبل هيئة الاستثمار خلال اصدار قوانينها وتعليماتها، الا انها لم تستطع اثبات دورها بشكل كبير في هذا الميدان. يهدف هذا البحث الى بيان قياس تأثير استثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كردستان. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج (القياسي - التحليلي) من خلال جمع البيانات الثانوية من المصادر المختلفة للمدة (2006-2016). و اخيرا، توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها أنه وعلى الرغم من ضعف الاستقرار السياسي في اقليم كردستان العراق، الا ان تأثير الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2006 - 2016) ايجابيا في الامدين القصير والطويل، ولكن بمستويات مختلفة. ان زيادة الاستثمار الخاص بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد في اقليم كردستان بمقدار (0.19%) و (0.23%) على التوالي في الامد القصير، الا ان هذا التأثير قد زاد الى (0.31%) و (0.49%) على التوالي في الامد الطويل. وبناء على ذلك فانه من الضرورة اعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من اجل زيادة التراكبات الرأسمالية والاستثمارية من خلال تفعيل القوانين والتعليقات الخاصة بالاستثمار في القطاع الخاص.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الخاص، الناتج المحلي الاجمالي، متوسط نصيب الفرد، اقليم كردستان-العراق.

### 1. مقدمة

هيئة الاستثمار في حكومة الإقليم أن راس المال المستثمر الخاص في الإقليم بلغ (0.746) مليون دولار سنة 2006 و ثم ارتفعت لتصل إلى (257.3) مليون دولار عام (2016)، وبمعدل نمو سنوي مركب بمقدار (70.10%) خلال المدة (2006-2016).

#### 1.1 مشكلة البحث

تمثل مشكلة البحث انه وعلى الرغم من توافر مقومات كثيرة لجذب واستقطاب الاستثمارات الخاصة الداخلية والخارجية في اقليم كردستان و زيادة حجم الاستثمار الخاص بمرور الزمن، الا ان ضعف الاستقرار السياسي و الازمة المالية وضعف البنية التحتية و الخدمات الاساسية وعدم وجود خطة اقتصادية شاملة و واضحة، وكذلك ضعف الوعي لدى المستثمرين و اهتمامهم بالارباح السريعة والمضمونة من المعوقات الرئيسية لعملية جذب و تشجيع أكثر لاستثمار الخاص في اقليم كردستان، خصوصا لقطاعي الزراعة والسياحة وقد يعود ذلك الى طبيعة هذين القطاعين التي

يعد الاستثمار بشكل عام و الاستثمار الخاص خصوصا من أهم المكونات الرئيسية للدخل القومي لما له من تأثير جوهري على الانتاج والتشغيل والدخل، كما ان التغيرات في الناتج القومي الاجمالي تتوقف بدرجة كبيرة على مستوى الطلب الكلي (الاستهلاكي- الاستثماري)، و الذي يؤدي دوراً هاماً في توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. وتسعى حكومات دول العالم في مختلف المستويات إلى رفع المستوى الاستثماري سواء في القطاع العام او في القطاع الخاص باعتباره من بين أهم المؤشرات التي تعبر عن درجة تطور الاقتصاد و النمو الاقتصادي.

يعد إقليم كردستان من المناطق الجاذبة للاستثمار بنوعية (الداخلي والخارجي)، لما يتمتع به من فرص استثمارية واعدة ومتنوعة مدعومة باستقرار أمني وسياسي، وبعد سنة (2003) شهد إقليم كردستان تطورا ملحوظا في مختلف المجالات فيما يتعلق بالاستثمار، وساهم قانون الاستثمار المرقم (4 لسنة 2006) في تعزيز وجذب الاستثمارات الخارجية والداخلية (الاستثمار الخاص). وتشير الإحصاءات الصادرة عن

- متمم كل منها بطول فترة الاسترداد و كذلك قلة مستوى الارباح في الاجال القصيرة قياسا بالقطاعات الاقتصادية الاخرى.
- مكانيا: يتضمن المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص المرخصة من قبل هيئة الاستثمار في اقليم كردستان.
- زمانيا: يغطي البحث المدة الممتدة بين (2006 - 2016).

## 2.1 اهمية البحث

تمثل اهمية البحث بمايلي

- بيان تأثير الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كردستان ضمن مواضيع استراتيجية تنموية.
- تحديد و تقديم استراتيجيات وحلول للتغلب على مشاكل الاستثمار الخاص في اقليم كردستان العراق، ومن ثم الاستفادة منها في تشجيع و جذب الاستثمار الخاص فيها.

## 3.1 هدف البحث

يهدف البحث الى:

- اولا: التحليل الاقتصادي لواقع و تطور الاستثمار الخاص و النمو الاقتصادي في اقليم كردستان .
- ثانيا: قياس تأثير الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كردستان العراق للمدة(2006-2016).
- ثالثا: قياس تأثير الاستثمار الخاص في متوسط نصيب الفرد في اقليم كردستان العراق للمدة(2006-2016).

## 4.1 فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها ان الاستثمار الخاص يؤدي دورا هاما في زيادة الناتج المحلي الاجمالي و تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب. وهناك علاقة ارتباطية بين الاستثمار الخاص و النمو الاقتصادي في اقليم كردستان-العراق.

## 5.1 اسلوب البحث (منهج البحث)

من اجل تحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على المنهج (القياسي - التحليلي) و باستخدام المؤشرات المالية و الاقتصادية استنادا الى البيانات الرسمية المنشورة من قبل وزارة التخطيط و هيئة الاستثمار في اقليم كردستان.

## 6.1 نطاق البحث

## 7.1. إطار وهيكلية البحث

وسيم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين؛ المبحث الأول لمحة عامة حول الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيخص قياس تأثير الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في إقليم كردستان العراق خلال المدة (2006-2016). واخيرا توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات والمقترحات.

## 8.1 الدراسات السابقة

أن ارتفاع حجم الاستثمار وعوائده يؤثر على النمو الاقتصادي في كافة دول العالم، وان الأدلة التجريبية لتأثير الاستثمار بنوعيه الخاص والأجنبي على النمو الاقتصادي غير حاسمة في كل حالات ولكل الدول. فإذا كانت الدول المتقدمة حققت نموا حقيقيا عن طريق الاستثمار الخاص (Barro,1991 Adams,2009 ; Iamsiraroj,2016)، فإن هذا يختلف في الدول النامية نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والجغرافية لهذه الدول، فهناك دراسات لم تستطع أن تؤكد دور إيجابي كمحرك للنمو الاقتصادي بشكل مطلق (Bakari,2017 ; Balasubramanyam et al.,1996 ; TeVelde & UNCTAD, 2006). ويطرح الباحثين جملة من أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث:

- دراسة (Phetsavong & Ichihashi, 2012) التي ركزت على محددات النمو الاقتصادي في (12) دولة نامية في قارة اسيا ، واستخدم الباحث كل من الاستثمار الخاص والاستثمار العام والاستثمار الأجنبي المباشر كمحددات لنمو اقتصادي في هذه الدول،وقد توصلت الدراسة الى ان الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر يساهمان في تحقيق النمو الاقتصادي، كما ان الاستثمار العام يساهم في النمو الاقتصادي لكنه يقلل من الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية و الخاصة عند تجاوز مستويات معينة. أي إن الاستثمار العام للبلدان النامية في آسيا له تأثير بديل على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي الخاص.

للقطاعات المكونة له في إقليم كردستان خلال المدة (2004-2012) بالاعتماد على التحليل (الوصفي- الكمي)، وقد توصلت الدراسة الى نمو الانتاج المحلي الإجمالي في الاقليم كردستان لانتربط الاستثمار، بل يرجع الى زيادة الإيرادات النفطية خلال مدة الدراسة.

وكذلك اهتم دراسة(الراوي والهيبي: 2018) بتحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في إقليم كردستان للمدة(2006-2016) وقد توصلت الدراسة الى انه وعلى الرغم من ان الازمات المالية و السياسية الداخلية و الخارجية لها اثر سلبي على مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق، الا ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي في الإقليم ، أي ان الاستثمار الأجنبي المباشر له اثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في إقليم خلال مدة الدراسة.

وفي ضوء عرض و تحليل الدراسات السابقة ، نستنتج انه وبشكل عام فان تأثير الاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي و النمو الاقتصادي ايجابية ، و في نفس الوقت لم يجد أية دراسة تبحث بشكل مباشر عن الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كردستان ، لذا البحث الحالي يدور حول قياس تأثير الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كردستان العراق للمدة (2006 - 2018).

## 2. المبحث الأول: الاطار النظري للبحث

### 1.1.2. مفهوم الاستثمار الخاص و النمو الاقتصادي

#### 1.1.1.2. مفهوم الاستثمار الخاص و محدداته:

يعد الاستثمار بمختلف انواعه المحلي و لأجنبي بأنه واحد من اهم الاليات لتحقيق النمو الاقتصادي في أغلبية دول العالم، فالاستثمار يعنى توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، يهدف الى تحقيق تراكم لرأس المال جديد ورفع القدرة الانتاجية او تجديد وتعويض رأس المال القديم. او يمكن تعريف الاستثمار على انه تيار من الاتفاق على السلع الراسمالية الجديدة التي تؤدي الى خلق قيمة مضافة وخلق فرص جديدة للتوظيف(Makuyana & Odhiambo,2016:26).

وعلى الرغم من تعدد المفاهيم المقدمة للاستثمار، الا انها لا تختلف كثيرا في مضمونه. فالاستثمار العام يركز على الاستثمار الذي تقوم به المؤسسات العامة من خلال تقديم

وفي نفس الاتجاه قامت دراسة (Afonso & Auby, 2019) بإجراء تحليل (VAR) لمعرفة الاثار الكلية للاستثمارات العامة والخاصة في (17) دولة من اقتصاديات منظمة التعاون والتنمية، خلال الفترة(1960-2014)، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار العام كان له تأثير إيجابي على النمو في معظم البلدان ، وأثر انكاشي في فنلندا والمملكة المتحدة والسويد واليابان وكندا. كما ساهم الاستثمار العام إلى ازدهار الاستثمارات الخاصة في بلجيكا وإيرلندا وفنلندا وكندا والسويد والمملكة المتحدة وتأثيرات الاكتظاظ في بقية البلدان.

على الرغم من الدراسات المذكورة انفا، فان الدراسة (Bakari, 2017) قد ركزت على العلاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1960-2015) بالاعتماد على تحليل التكامل و السببية من خلال استخدام النموذج (Vector Error Correction Model)، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة إيجابية في الاجل طويل بين الاستثمار المحلي والصادرات والنمو الاقتصادي في ماليزيا، بينما لا توجد علاقة بين الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي في الاجل القصير.

- بينما بحثت دراسة (Ali & Malik, 2018) في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الباكستان خلال المدة(1976-2015) بالاعتماد على نموذج (ARDL)، وقد توصلت الدراسة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي في هذه الدولة خلال المدة القصيرة الاجل، بينما اثرها يكون سلبياً في الاجل الطويل.

- اما بالنسبة للدراسات العربية و منها العراقية، فان دراسة(عبود،2014) التي ركز على العلاقة بين النمو الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار بمختلف انواعه في العراق في المدة (2005-2011) ،وقد توصلت الدراسة الى ان الاستثمار الخاص لم يساهم بشكل كبير في تكوين راس المال الثابت، ان الظروف التي يمر بها العراق لم يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل المطلوب ، لذا فان اثره لم يكن كبيرا في نمو الناتج المحلي الإجمالي العراقي.

- اما بالنسبة للدراسات التي تناولت اثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في إقليم كردستان، فقد ركزت دراسة(المعموري،2015) التي تهدف الى تحليل تأثير التغيرات في حجم الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي والمساهمات النسبية

الدول النامية تعاني من الكبح المالي (التي تعني بوجه عام تحديد أسعار الفائدة إدارياً عند مستويات منخفضة) والناجئة عن عدم وجود أوعية متطورة للادخار، بالتالي فإن الاستثمار لا يرتبط سلباً بأسعار الفائدة، بل يتوقف على قدرة الافراد على الادخار مما يعني ان تحفيز الادخار والاستثمار يستوجب تحرير أسعار الفائدة وتطوير الاوعية الادخارية ينتج عنه الى زيادة الادخار والائتمان بما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في ذلك البلد.

**د. التضخم:** ان الاتجاهات التضخمية المرتفعة والمتقلبة يعني زيادة عدم اليقين وعدم الاستقرار او يعد مؤشراً هاماً من مؤشرات الاقتصاد الكلي وقد ينعكس ذلك سلباً في جذب الاستثمار الخاص.

**هـ. الافتتاح التجاري:** ان تعزيز تحرير التجارة الدولية حسب العديد من الدراسات فان ذلك يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي وفي توفير السلع الرأسمالية وإدخال التكنولوجيا الحديثة مما ينعكس إيجابياً على معدل الاستثمار الخاص.

ومما تجدر الإشارة هنا الى ان هذه العوامل تؤثر على الاستثمار بكافة أنواعه المختلفة، الا ان اثر هذه العوامل تتباين حسب نوع الاستثمار و الجهة التي تقوم بها. ان الاستثمار يختلف حسب الهدف الذي يسعى اليه متخذ القرار بشأنه، فقد يكون الغرض هو تحقيق الربح او أن الغرض هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية او الغرض هو تحقيق التنمية البشرية. كما وتختلف الكلف والعوائد المتوقعة وآثار السياسات الاقتصادية في الاستثمار بحسب أنواعه، وكذلك محدداته يختلف من بيئة استثمارية الى اخرى. كما ان هنالك بعض العوامل التي تؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمار الخاص في الدول المتقدمة، بينما اثره لا يكون بنفس القوة في الدول النامية.

### 2.1.2 مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي هدف رئيسي في اقتصاديات جميع الدول، لذلك تسعى هذه الأخيرة الى تحسين مستويات الأداء الاقتصادي بما ينعكس إيجابياً في تحسين معدلات النمو الاقتصادي. ويوصف النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وبالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد الاقتصادية. أي ان مفهوم النمو الاقتصادي يركز على تغير الكم الحاصل في الناتج المحلي الحقيقي بالزيادة عبر فترة زمنية معينة. وتكون هذه الزيادة حقيقية بعد استبعاد معدل التضخم منه، ويحدث النمو الاقتصادي الموسع إضافة عوامل الإنتاج لتوسيع العملية الإنتاجية، او يزداد النمو بشكل مكثف عند تحسن كفاءة عوامل الإنتاج .

الخدمات العامة، كما يهدف الى تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية و الاقتصادية حسب النظام الاقتصادي الذي يسير عليه المجتمع. اما الاستثمار الخاص فيقوم به الافراد او تقوم به الشركات من خلال توظيف مدخراتهم او الاقتراض من المؤسسات المالية المحلية او الأجنبية. فالاستثمار الخاص يمكن تصنيفه حسب الجهة التي تقوم بها سواء الاستثمار الخاص المحلي أو الاستثمار الخاص الأجنبي (عبود، 2014: 41).

وتختلف العوامل المحددة للاستثمار الخاص باختلاف درجة التقدم او التطور سواء كانت متقدمة او نامية، وكذلك المناخ الاستثماري الذي يؤثر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي، وترتبط عادة القرارات ارتباطاً وثيقاً بالسياسات المالية والنقدية والتجارية إضافة الى الأنظمة القانونية والتشريعات الضريبية حسب طبيعة النظام الاقتصادي المتبع. (بومعرف، 2013: 17).

وانطلاقاً من الدراسات المتمثلة بـ (Salahuddin&Islam,2008 ;barro,1991 ; Te Velde &UN,2006 ; Grossman &helpman,1991 ; التخطيط العربي، 2007). فان الاستثمار الخاص في الدول النامية يتحدد بمجموعة من العوامل منها:

**أ. معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** يعد مستوى التطور في النشاط الاقتصادي في اي بلد من اهم المحددات لجذب الاستثمارات الخاصة، ويستخدم كعامل للتنبؤ بالسوق المحلي وبالتالي إمكانية تقدير الطلب في دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية المستقبلية، وبناء على تقديرات الطلب وحالة السوق يقرر المستثمر الاستثمار من عدمه. كما ان ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي الفعلي يعني زيادة الانفاق الاستثماري او زيادة حجم الاستثمار العام مما ينعكس إيجابياً على معدل الاستثمار الخاص عند مستويات معينة.

**ب. سعر الصرف:** يؤثر مستوى سعر الصرف على الاستثمار الخاص من خلال تعزيره او من خلال إعاقته او كبح هذا الاستثمار، لان تأثيره قد يختلف في حالتي التخفيض او الانخفاض في قيمة العملة الوطنية.

**ج. سعر الفائدة:** وحسب النظرية الكينزية والنظرية النيو الكلاسيكية، فان الاستثمار يرتبط بسعر الفائدة ارتباطاً عكسياً لان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى ارتفاع تكلفة تمويل الاستثمار وبالتالي انخفاض الاستثمار. بما ان معظم

### 3.1.2 العلاقة بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي نظرياً

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية، كما أنه يعد هدفاً لسياسة اقتصادية معينة كما أنه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع (Brezina, 2012: 28). وبما أن الرفاهية الاقتصادية هي غاية أو هدف، لذا ظهرت العديد من النظريات والدراسات التي تؤكد على كينية تحقيق النمو الاقتصادي. وتعكس النظريات الاقتصادية عبر سنوات طويلة، أهمية إسهام الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي؛ وذلك عن طريق توزيع الموارد الاقتصادية والاستخدام الأمثل لهذه الموارد فقد اعتبرت هذه النظريات أن الاستثمار في القطاعات الصناعية ركناً أساسياً في عملية النمو الاقتصادي (النعمي، 2011: 50)، حيث يرى (Smith and Ricardo) ودعمه (kindlberger). أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال التركيز على إسهام الصادرات في توفير الاستثمار وتخفيض التكاليف. وتشدد المدرسة النيو كلاسيكية على أهمية الاستثمار بمختلف أنواعه (Appleyard et al, 2010: 205).

وهناك عدة نماذج أبرزت دور وأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي، منها نموذج النمو الخارجي لـ (solo, 1956) الذي ركز على الادخار والاستثمار لتفسير عملية التراكم الراسمالي ثم تحقيق النمو الاقتصادي، بينما بين نموذج النمو الداخلي الذي طور من قبل كل من (barro, 1990)، (lukas, 1988)، (rome, 1986, 1990) واللذان ركزا على دور رأس المال البشري وإنتاجية العامل والنفقات العامة لتوسيع البنية التحتية كمحددات محممة لتحقيق النمو الاقتصادي (Salvadori and Arrigo, 2014: 222). وعلى الرغم من أهمية نماذج النمو الداخلي والخارجي في تفسير الاستثمار كمحدد رئيس للنمو الاقتصادي، إلا أن النظريات التي ظهرت في الثمانينيات من القرن العشرين ركزت على العوامل الداخلية كمحددات الرئيسة لنمو الاقتصادي، وعرفت هذه النماذج بالنمو الداخلي الذي ساهم في تطويره كل من (Grossman and (Howitt, Aghion, 1992) (romer, 1990, 1997)، (Helpman, 1991) الذين ركزوا على البحث وتطويره وعلى كفاءة المدخلات وعلى الإنتاج السلمي بما يساهم في تراكم المعرفة (الاستثمار البشري)، فضلاً عن دور الحكومة والاتفاق الاستثماري لتحقيق النمو الاقتصادي (Aghion & Howitt, 2008).

وبناءً على نظريات النمو الاقتصادي (النيو كلاسيكية) فإن كل من رأس المال المنتج أو الاستثمار الخاص، والاستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه والاستثمار البشري من العوامل المهمة التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في العالم، إلا أن تأثير هذه الاستثمارات يتباين بين دول العالم تبعاً للظروف الداخلية التي يمر بها اقتصاد كل بلد.

### 3. المبحث الثاني: الأطار التحليلي للمبحث

#### 1.3 قياس وتحليل تأثير الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كردستان

##### 2.3 تحليل واقع الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في إقليم كردستان:

بعد تشكل حكومة الإقليم في عام (1992) وبالنظر إلى استمرار الحصار الاقتصادي في العراق والحروب الداخلية في الإقليم فقد تباطأ حجم الاستثمار والنمو الاقتصادي في هذه المنطقة، على الرغم من انتفاع الإقليم بحصته من برنامج النفط مقابل الغذاء خلال الفترة (1997-2003)، إلا إنه لم يكن هناك ما يمكن أن نطلق عليه عمليات التنمية الفعلية فيه للأسباب الداخلية والتي تتمثل في عدم وجود إدارة واحدة وفلسفة محددة تحكمه (Stansfield, 2003, 154). والتي تحدد مظاهر عملية النمو الاقتصادي في الإقليم بعد سنة (2003)، حيث شهد الإقليم تطوراً ملحوظاً في مختلف المجالات (Irwni, 2015: 74) منها الاستثمارية والتنمية.

وبما إن النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج المحلي الحقيقي وحصة الفرد منه، لذا فإن حكومة الإقليم تعمل على استمرار النمو الاقتصادي من خلال تعزيز مقوماتها (USAID: IRAQ, 2008)، وبخاصة أنها تمتلك العديد من المقومات منها المقومات الطبيعية والمقومات البشرية والاقتصادية والأمنية.

#### 1.2.3 واقع الاستثمار الخاص في إقليم كردستان

يعد إقليم كردستان من المناطق الجاذبة للاستثمار بنوعيه (المحلي والأجنبي)، لما يتمتع به من فرص استثمارية واعدة ومتنوعة مدعومة باستقرار أمني وسياسي، وقد ساهم قانون الاستثمار المرقم (4 لسنة 2006) في تعزيز وجذب واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية (الاستثمار الخاص)، والجدول الآتي يبين توزيع الاستثمار الخاص في الإقليم حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (2006-2016):

وعلى الرغم من مساهمة استثمارات القطاع الخاص في تطوير وتحقيق النمو الاقتصادي في الإقليم، إلا أن توزيع الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية يعاني

4.1	19866	2010
4.2	20513	2011
4.7	23667	2012
5.6	29000	2013
5.1	26952	2014
4.8	26165	2015
4.3	24149	2016

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط في اقليم كردستان، هيئة الاحصاء، قسم الحسابات القومية، سجلات غير منشورة، 2016.

يتبين من الجدول (2) ان الناتج المحلي الإجمالي لإقليم كردستان بلغ (24149) مليون دولار في سنة (2016) مقابل (6009) مليون دولار لسنة (2006)، محققاً بذلك معدلاً نمواً موجباً، وهذه الارتفاع انعكس بشكل ملحوظ على متوسط نصيب الفرد منه. أن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كردستان يرجع الجزء الاعظم منه إلى ارتفاع عوائد الصادرات النفطية التي ساهمت في زيادة ارتفاع نصيب إقليم كردستان من الميزانية فيدرالية خلال المدة (2006-2013)، وكذلك جزء منها ولو كان ليس بالمستوى المطلوب يأتي من الاستثمارات الخاصة والتي وقد تؤثر العوائد بشكل مباشر وغير مباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الاقليم، كما ان الاستقرار الأمني فيه ساهم بدوره في انتعاش القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى وبالتالي زيادة حجم الاستثمار الخاص و الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

### 3.2.3. العلاقة بين الاستثمار الخاص و الناتج المحلي الإجمالي

يتضح ان هناك علاقة مباشرة وغير مباشرة بين الاستثمار الخاص و الناتج المحلي الإجمالي، و الجدول رقم (3) يظهر العلاقة المتبادلة بين كل من حجم الاستثمار الخاص و الناتج المحلي الإجمالي في اقليم كردستان للمدة (2006-2018).

الجدول 3

حجم ونسبة مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في اقليم كردستان للمدة (2006) - (2016) مليون دولار - الاسعار الجارية

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الاستثمار الخاص (مليون دولار)	مساهمة الاستثمار الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (%)
2006	6009	0.746	0.0124
2007	12273	3814	31.076
2008	20724	2031	9.8002
2009	19645	4227	21.517
2010	19866	4787	24.096
2011	20513	3358	16.37
2012	23667	6073	25.66
2013	29000	12216	42.124
2014	26952	3835	14.229
2015	26165	3938	15.051
2016	24149	257.3	1.0655

من الاختلال، أي ان الاستثمارات لم تجرى ايضاً بالصيغة التي تتحقق من خلالها نمواً اقتصادياً سليماً ومستمرًا و متوازياً\*.

ومن خلال الجدول (1) يتضح ان اغلبيية المشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص قد تركزت في المجالات الصناعية والتجارية السكنية، أي يركز الاستثمار الخاص في القطاعات التي تكون فترة استرداد راس المال قصيرة والربح فيها مضمون، مقابل ذلك نالت الاستثمارات في المجالات الزراعية والصناعية نسباً قليلة لان مستوى المخاطرة فيها عاليا نسبياً.

جدول 1

توزيع الاستثمار الخاص في اقليم كردستان حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (2006 - 2016)

القطاعات الاقتصادية	حجم الاستثمار الخاص (بالدولار)
Agriculture	736470371
Art	12317467
Bank	753702661
Communication	220890942
Education	757638527
Health	877881127
Housing	14240335371
Industry	16040147647
Service	84977715
Sports	92717615
Tourism	6574964150
Trading	4222214556
Transportation	104204000

ملاحظة: الأرقام تجميعي للسنوات (2006 - 2016).

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للاستثمار الخاص في اقليم كردستان الصادرة عن هيئة الاستثمار في حكومة اقليم كردستان، 2019.

### 2.2.3. تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي :

وبشأن تطور وزيادة الاستثمار الخاص فقد ازداد حجم الناتج المحلي الإجمالي في اقليم كردستان، ولكن ليس بنفس المستوى و الحجم المطلوب. والجدول الاتي يبين حجم الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه للمدة (2006 - 2016):

جدول 2

حجم الناتج المحلي الإجمالي في اقليم كردستان ومتوسط نصيب الفرد منه للمدة (2006 - 2016) مليون دولار - بالأسعار الجارية

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	متوسط نصيب الفرد (بألف دولار)
2006	6009	1.4
2007	12273	2.8
2008	20724	4.6
2009	19645	4.2

معدل نمو السنوي المركب	% 13.48	% 70.10	% 49.91
------------------------	---------	---------	---------

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات:

1. وزارة التخطيط (2011): خطة التنمية لإقليم كردستان للسنوات (2012-2016)، حكومة إقليم كردستان، أبريل، ص 20.
2. وزارة التخطيط (2014): خطة التنمية لإقليم كردستان للسنوات (2015-2019)، حكومة إقليم كردستان، أبريل، ص 9.
3. وزارة التخطيط (2016): هيئة الاحصاء ، قسم الحسابات القومية، سجلات غير منشورة ، إقليم كردستان .
4. هيئة الاستثمار في إقليم كردستان (2019): التقارير السنوية للاستثمار الخاص في إقليم كردستان.

من خلال الجدول اعلاه اذ يلاحظ ان معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمار الخاص تتصاعد ، وعلى الرغم من أن مستوى وحجم هذا التصاعد يختلف من متغير الى اخر. فقد تبين من الجدول (3) ان معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي و الاستثمار الخاص للمدة (2006- 2016) موجبا وقدر بـ (%13.48)، (%70.10) على التوالي، فان معدل النمو السنوي المركب للاستثمار الخاص للمدة (2006- 2016) قد تجاوز الـ (5) مرة مقارنة بمعدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي.

ويشير الجدول (3) أن راس المال المستثمر في إقليم كردستان في سنة 2006 اذ يبلغ (0.746) مليون دولار ثم ارتفع ليصل الى (12216) مليون دولار في سنة (2013)، مما يعني ان حجم الاستثمار الخاص زاد بمقدار (236%)، الا ان منذ بداية سنة 2014 فان الظروف المالية والأمنية و السياسية التي مر بها العراق انعكس سلبا (بشكل مباشر و غير مباشر) على الاستثمار الخاص في إقليم كردستان بحيث ان حجم الاستثمار الخاص انخفض من (3835) مليون دولار في سنة (2014) ليصل الى ادنى مستوى له في سنة (2016) والذي بلغ (257) ، مما يعني ان حجم الاستثمار الخاص انخفض بمقدار (59%-).

ان الظروف الاقتصادية و الأمنية انعكست على نسبة مساهمة الاستثمار الخاص الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح من الجدول (3) ان نسبة مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في سنة (2006) شكل (0.01)، وارتفعت هذه النسبة لتصل الى اعلى المستويات خلال المدة البحث وبلغ نسبته الى (42.12) في عام (2013)، ويعود سبب ذلك الى تحسن الأوضاع الاقتصادية و الأمنية و السياسية في العراق والاقليم. وانخفضت مرة أخرى نسبة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى (14.2) و(15.05) في الاعوام (2014 و 2015) على التوالي. ويرجع ذلك الى الظروف التي مر بها العراق و انعكست هذه الظروف سلبا على اقتصاد إقليم كردستان.

وعلى الرغم من الصعوبات المالية والمشاكل السياسية التي واجهها العراق عموما واقليم كردستان خصوصا، ورغم حدوث بعض التقلبات والانحدارات في كل من الاستثمار الخاص و الناتج المحلي الاجمالي في بعض المدد الا ان تنظيم العلاقة بين الاستثمار الخاص و الناتج المحلي الاجمالي ضمن نطاق عمل هيئة الاستثمار وسعي الجهات المعنية ادى الى رفع درجة العلاقة بينهما.

#### 4. نموذج البحث وتوصيف المتغيرات

##### 1.4 المنهجية والمواصفات النموذجية

تهدف هذه الفقرة الى بيان و تحليل تأثير استثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في الاقليم للمدة (2006-2016)، والتي يوضحها الجدول (4) من خلال المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية و مصادر بياناتها.

جدول 4

تحديد وتعريف المتغيرات المستخدمة في البحث

المتغيرات	مصادر البيانات
الاستثمار الخاص (CAP)	الاستثمار الخاص (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) تم حصول عليها من هيئة الاستثمار في إقليم كردستان، 2019 .
الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) (الدولار الأمريكي) تم حصول عليها من خطة التنمية لإقليم كردستان، 2016 .
متوسط نصيب الفرد (APCI)	متوسط نصيب الفرد (بالأسعار الجارية) (الدولار الأمريكي) تم حصول عليها من خطة التنمية لإقليم كردستان، 2016 .
سعر صرف الدينار العراقي (EC)	معدل سعر صرف في سوق الموازي، تم حصول عليها من خلال البيانات المنشورة للبنك الدولي وتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي.

ومن أجل تحقيق هدف البحث و تحديد العلاقة بين المتغيرات ، تم التعبير عن النموذج المعتمد على النحو الاتي:

$$GDP_t = f(CAP_t, EC_t) \dots \dots \dots 1$$

$$LGDP_t = B_0 + B_1 LCAP_t + B_2 LEC_t + U_t$$

حيث ان:

GDP = الناتج المحلي الاجمالي في إقليم كردستان .

CAP = الاستثمار الخاص في إقليم كردستان .

EC = سعر صرف للدينار العراقي .

n = الزمن = 1 ، 2 ، 3 ..... t

المعاملات  $\beta_0 - \beta_n$

متوسط نصيب فرد	0.1222	0000.0*	0000 0.*	0000 0.*
الاستثمار الخاص	0.2840	15700.**	00.000*	0.0000*
سعر الصرف	***0.0511	00000.*	00000.*	00000.*

مستوى المعنوية عند (1%\*) و (5%\*\*\*) و (10%\*\*\*\*) على التوالي .

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات الموسمية للمدة (2006 - 2016) وباستخدام برنامج E-views 9 .

من الجدول (5) ، يظهر بان جميع المتغيرات في النموذج (النتائج المحلي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الخاص و سعر الصرف) ثابتة و مستقرة في الفارق الأول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه/ Intercept - Trend) عند مستوى المعنوية (1%، 5%، و 10%) على التوالي . وبهذا يسمح اجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج .

#### 2.2.4 التكامل و التكامل المشترك (Johannsen test / Co-Integration Analysis)

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات و الاستقرار في البيانات المستخدمة في مجال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة، لكي يسمح باجراء تقدير النموذج ومن الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، قديتين من نتائج هذا الاختبار والمعرض خلال الجدول (6) .

الجدول 6

يبين نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

التكامل المشترك بين متغيرات			
Unrestricted Co-integration Rank Test (Trace)			
المتغيرات	Trace Statistic	Critical Value (0.05)	القيمة الاحتمال الحرجة
الناتج المحلي الاجمالي	100.8231	63.87610	0.0000*
متوسط نصيب فرد	57.67382	42.91525	0.0009*
الاستثمار الخاص	32.02737	25.87211	0.0075*
سعر الصرف	6.380929	12.51798	0.4135
Unrestricted Co-integration Rank Test (Maximum Eigenvalue)			
المتغيرات	Maximum Eigenvalue	Critical Value (0.05)	القيمة الاحتمال الحرجة
الناتج المحلي الاجمالي	43.14929	32.11832	0.0015**
متوسط نصيب فرد	25.64645	25.82321	0.0527***
الاستثمار الخاص	25.64645	19.38704	0.0054**
سعر الصرف	6.380929	12.51798	0.4135

مستوى المعنوية عند (1%\*) و (5%\*\*\*) و (10%\*\*\*\*) على التوالي .  
\* يبين من التحليل ان تحويل البيانات الى الموسمية أكثر منطقيا و أكثر كفاءة .

U = المتغيرات العشوائية

ومن ثم تم إجراء التقديرات القياسية للبيانات السلاسل الزمنية في هذه الدراسة على نوعين من النماذج الأول هو تقدير النموذج باستخدام المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary least squares - OLS) و الثاني تقدير النموذج باستخدام الانحدار التلقائي الموزع لارتداد الزماني (Autoregressive Distributed Lag - ARDL)، وكذلك استخدام تقديرات قصيرة و طويلة الاجل .

#### 2.4 عرض النتائج و تفسيرها

من خلال تقدير وقياس اثر الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي و في متوسط نصيب الفرد منه في الاقليم للمدة (2006-2016)، فان نتائج التقدير على النحو الاتي :

#### 1.2.4 الثبات و الاستقرار (Stationary test /Unit root test)

ان موضوع الثبات و الاستقرار في البيانات من الافتراضات الاساسية في النظريات الاقتصادية التقليدية والحديثة. الثبات و الاستقرار تلعب دورا أساسيا في دراسات قياسية و خصوصا دراسات المتعلقة ببيانات السلاسل الزمنية. وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات و الاستقرار في البيانات، الا ان كل من (Augmented Dickey-Fuller و Phillips-Perron) قام باستخدام المؤشرات الأكثر شيوعا. من خلال الجدول (5) تعرض نتائج التحليل :

الجدول 5

نتيجة اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج

ADF : Augmented Dickey-Fuller				
المتغيرات	Level (المستوى)		First Difference (الجذور الوحدة)	
	Intercept	Trend	Intercept	Trend
الناتج المحلي الاجمالي	**0.0455	19450.	00.000*	00.000*
متوسط نصيب فرد	0.4463	**0.0347	00.000*	00.000*
الاستثمار الخاص	**0.0255	0.2786	00.000*	00000.*
سعر الصرف	3890.8	1780.8	10000.*	00000.*
PP: Phillips-Perron				
المتغيرات	Level (المستوى)		First Difference (الجذور الوحدة)	
	Intercept	Trend	Intercept	Trend
الناتج المحلي الاجمالي	0000.0*	0.1838	0000.0*	000.00*



المصدر: الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات الموسمية للمدة (2006 – 2016) وباستخدام برنامج E-views 9 .  
من خلال جدول اعلاه نجد ان غالبية المتغيرات الداخلة في النموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها بعض في مستوى المعنوية (1% و 5% و 10%) ، وبهذا قبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية و الاحصائية و القياسية .

### 3.2.4 تقدير النماذج القياسية ( Econometrics Model Estimation ) باستخدام السلاسل الزمنية

ان نتائج الثبات و الاستقرار و نتائج التكامل المشترك يبدو أنها ذي اساس قوي و منطقي لتقدير النموذج لاجل تقدير تأثير الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه في (الاقليم) للمدة (2006-2016). حيث خلال عدة محاولات اكتشفت البحث بان النماذج الملائمة هي وفقا لما تشترطه النظرية الاقتصادية و القياسية و التحول الى الصيغة (اللورغتمية المزدوجة) والتي تعد من أكثر الدوال ملائمة للبيانات المتوفرة والتي تعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (حجم وقيمة و الاشارة) ، و المعلمات المقدرة الواردة في الجدول (7):

الجدول 7

نتائج تقدير معلمات المقدرة

Short Run Coefficients		علاقة قصيرة المدى		المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة
مستوى المعنوية	قيمة الاحتمال	المعاملات المقدرة	الدرجة	المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة
5% level	0.0000	+ (0.1961)		الاستثمار الخاص	الناتج المحلي الاجمالي
5% level	0.0000	- (26.4138)		سعر الصرف	الناتج المحلي الاجمالي
5% level	0.0002	+ (0.2330)		الاستثمار الخاص	متوسط نصيب الفرد
5% level	0.0007	- (9.1178)		سعر الصرف	متوسط نصيب الفرد
Long Run Coefficients		علاقة طويلة المدى		المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة
مستوى المعنوية	قيمة الاحتمال	المعاملات المقدرة	الدرجة	المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة
5% level	0.0000	+ (0.3128)		الاستثمار الخاص	الناتج المحلي الاجمالي
5% level	0.0000	- (32.9602)		سعر الصرف	الناتج المحلي الاجمالي
5% level	0.0000	+ (0.4988)		الاستثمار الخاص	متوسط نصيب الفرد
5% level	0.0013	- (0.3913)		سعر الصرف	متوسط نصيب الفرد

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات الموسمية للمدة (2006 – 2016) وباستخدام برنامج E-views 9 .

من الجدول اعلاه يتبين على الرغم من وجود الظروف غير مستقرة السياسية و المالية في الاقليم في بعض السنوات ، الا ان وبشكل العام فان تأثير الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وفي متوسط نصيب الفرد خلال المدة (2006 – 2016) ايجابيا في الامدين القصير و الطويل ، ولكن بمستويات مختلفة . وبما ان زيادة الاستثمار الخاص بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي و متوسط

نصيب الفرد في الاقليم بمقدار (0.19%) و (0.23%) في الامد القصير، الا ان هذا التأثير قد ارتفع الى (0.31%) و (0.49%) في الامد الطويل. كما ان هذه النتائج تتفق مع النظريات الاقتصادية التي تقر بانه و بمرور الزمن فان حجم التراكبات الراسالية قد ترتفع ويزداد معه معدل اليراد الاستثماري .

ومن خلال الجدول نفسه يتبين بان زيادة اسعار الصرف في المدد قصيرة المدى و طويل المدى له تأثيرات سلبية واضحة في الناتج المحلي الاجمالي و في متوسط نصيب الفرد في الاقليم و تظهر من خلال اشارة معلمة المقدرة (-) و ذلك بدلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، بان اي زيادة في سعر صرف الدينار العراقي ب(1%) ينخفض الناتج المحلي الاجمالي و متوسط نصيب الفرد بنسبة (26.41%) و (9.11%) في الامد القصير و بنسبة (32.96%) و (0.39%) في الامد الطويل على التوالي .

وان سبب قوة الارتباط بين سعر صرف و الناتج المحلي الاجمالي في الاقليم قد يعود الى الاعتماد الرئيسي لأقتصاده على الصادرات النفطية (بالدولار)، وكذلك من جهة الاخرى اعتماد اقتصاده في تلبية غالبية احتياجاتهم على الاستيراد من السلع و الخدمات (بالدولار).

### 3.4 الاختبارات التشخيصية للمصادقية لنماذج ( Diagnostic tests )

الخطوة الاخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي الا وهي مرحلة تقييم النموذج المقدر، ولكي تكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة ويعتمد عليها صانع القرار، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية بما في ذلك:

#### 1.3.4 اختبارات لمصادقية و ملائمة النموذج

من هذا الجانب هناك اختبارات و مؤشرات كثيرة ، الا ان اهمها هي (R<sup>2</sup> ، Std. Error ، Adjusted R<sup>2</sup>)، و نتائج التحليل على النحو الاتي:

الجدول 8

نتائج اختبار مصادقية النموذج المقدر

نموذج الناتج المحلي الاجمالي	قيمة الاحتمال	القرار النهائي
R-Squared	0.9989	عالي جدا
Adjusted R2	0.9970	عالي جدا
S.E. of regression	0.007 (اقل من 5%)	معنوية جدا
نموذج متوسط نصيب فرد	قيمة الاحتمال <td>القرار النهائي</td>	القرار النهائي
R-Squared	0.97	عالي جدا
Adjusted R <sup>2</sup>	0.94	عالي جدا
S.E. of regression	0.02 (اقل من 5%)	معنوية جدا

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الموسمية للمدة (2006 – 2016) وباستخدام برنامج E-views 9 .

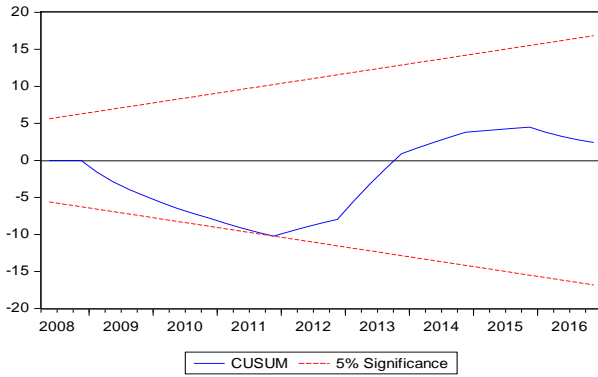
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.0275	اقل من 0.05	توجد مشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Histogram Normality test	0.8951	أكبر من 0.05	لا توجد مشكلة

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات الموسمية للمدة (2006 – 2016) وباستخدام برنامج E-views 9.

من خلال جدول (9) ومن خلال استخدام النموذجين (OLS - ARDL) والتنسيق بينهما ، يلاحظ انه ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. و اجتناب النماذج غالبية الاختبارات الاحصائية (كالاتباط الذاتي و التعدد الخطي و عدم تجانس التباين و التوزيع الطبيعي) ، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

### 3.5 الاختبارات لاستقرارية النماذج (CUSUM Of Squares Test ، CUSUM Test )

ومن اجل تحقيق استقرارية النماذج المعتمدة وعدم وجود التغيرات الهيكلية الكبيرة فيها ومن خلال كل من الاختبارات (CUSUM Of Squares Test ، CUSUM Test) ، فان النماذج المستخدم مستقر الى حد كبير ، لأن المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخططين و هذا يدل على استقرارية النموذج عند مستوى المعنوية (5%) ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الاشكال ادناه :



يتبين من الجدول (8) ان معامل التحديد و معامل التحديد المعدل (R-Squared و Adjusted R<sup>2</sup>) مرتفعة جدا، حيث بلغ (R<sup>2</sup>=0.99) و (R<sup>2</sup>=0.97) وهذا يعني ان تغيرات في (الاستثمار الخاص و سعر الصرف) يفسران حوالي (99% و 97%) من التغيرات الحاصلة في (الناتج المحلي الاجمالي و متوسط نصيب الفرد)، وبما ان قيمة (Stander Error) هي اقل من قيمة P-Value (0.05) ، لذا تقبل النموذج المناسب.

### 2.3.4 اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج : Diagnostic test and Statistical Indicators

ضرورة اختبار صلاحية النماذج المقدره و امكانية تطبيقها في الحياة العملية حاليا و مستقبلا ، وكذلك لغرض اعطاء الثقة لصانع القرار، وكذلك يمكن ان يستخدم النموذج المقدر لاغراض التنبؤ ، فان ضرورة النموذج المقدر خالي من المشاكل القياسية او تجاوز غالبية المشاكل القياسية ، ويلخص الجدول الاتي نتائج هذه الاختبارات التشخيصية:

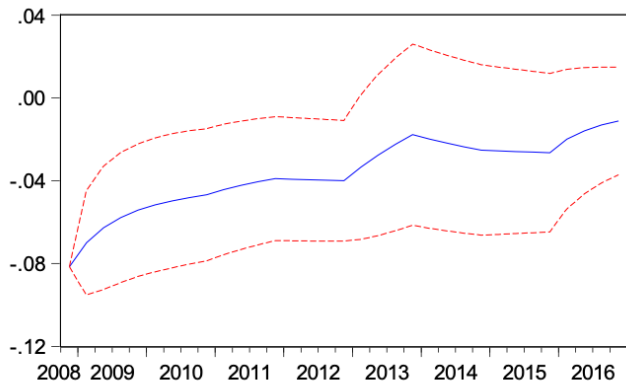
الجدول 9

نتائج اختبار لصلاحية النماذج

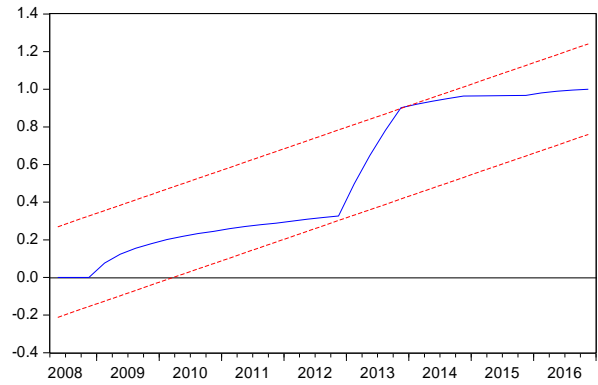
المشاكل القياسية	الاختبارات	قيمة الاحتمال الحرجة	المستوى المقبول	القرار النهائي
مشكلة الارتباط الذاتي	Durbin-Watson Test:	0.2269	أكبر من 0.05	لا توجد مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	5.16	بين (1 - 10)	لا توجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	Glejser test for Heteroskedasticity	0.8348	أكبر من 0.05	لا توجد مشكلة
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.0339	اقل من 0.05	توجد مشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Histogram Normality test	0.7471	أكبر من 0.05	لا توجد مشكلة

نموذج متوسط نصيب فرد

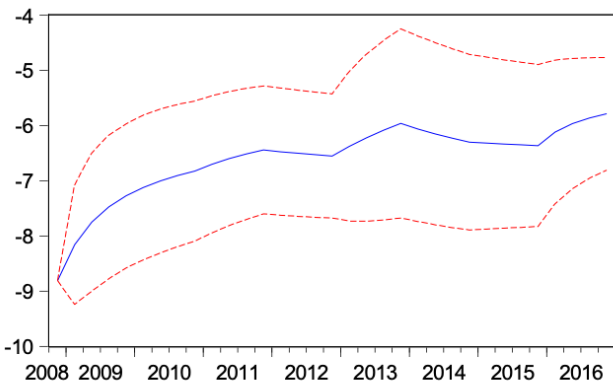
المشاكل القياسية	الاختبارات	قيمة الاحتمال الحرجة	المستوى المقبول	القرار النهائي
مشكلة الارتباط الذاتي	Durbin-Watson Test:	0.1392	أكبر من 0.05	لا توجد مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	5.16	بين (1 - 10)	لا توجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	Breusch-Pagan-test for Godfrey Heteroskedasticity	0.2540	أكبر من 0.05	لا توجد مشكلة



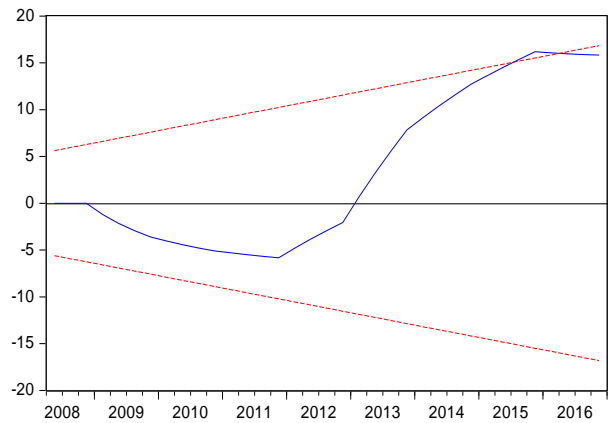
— Recursive C(1) Estimates  
- - ± 2 S.E.



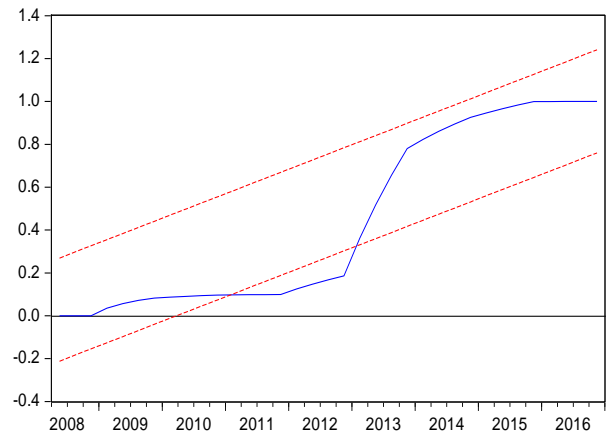
— CUSUM of Squares - - 5% Significance



— Recursive C(2) Estimates  
- - ± 2 S.E.



— CUSUM - - 5% Significance



— CUSUM of Squares - - 5% Significance

### 1.5. الاستنتاجات

في ضوء ماسبق من التحليل نستنتج ما يأتي:

- ان اغلبية المشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص في اقليم كردستان قد تركزت في المجالات التجارية السكنية التي تكون فيها فترة الاسترداد لراس المال قصيرة والربح فيها مضمون، مقابل ذلك فان الاستثمارات في المجالات الزراعية و الصناعية لاتشكل الا نسباً قليلة. لذا فان دور الاستثمار الخاص في مجال خلق فرص العمل و تفعيل الارتباطات الامامية و الخلفية بين القطاعات الاقتصادية ليس بالمستوى المطلوب .

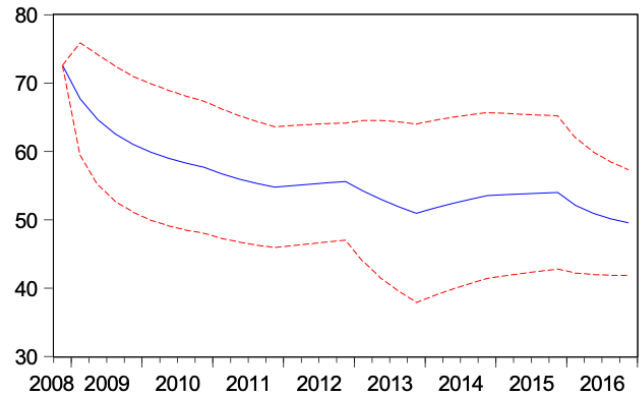
- اظهر البحث انه وعلى الرغم من الصعوبات المالية و المشاكل السياسية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم في كردستان العراق من مع الاخذ بالاعتبار وجود بعض التقلبات و الانحدارات في بعض المدد في حجم الاستثمار الخاص و الناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى، الا ان هناك وجود تأثير الى حد ما على كل من الاستثمار الخاص و الناتج المحلي الاجمالي، اذ يظهر ذلك خلال نسبة مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي .

- أظهر التحليل انه وعلى الرغم من الازمة المالية و ضعف الاستقرار السياسي في اقليم كردستان العراق ، الا ان تأثير الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كردستان خلال المدة (2006 – 2016) ايجابيا في الامدين القصير و الطويل . ذلك يعني ان زيادة الاستثمار الخاص بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كردستان بمقدار (0.19%) و (0.31%) في الامدين القصير و الطويل على التوالي.

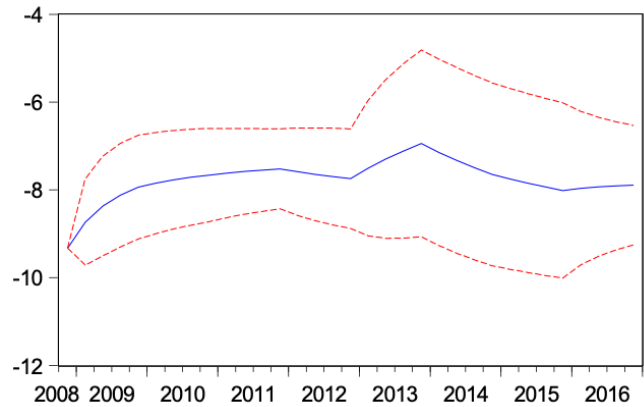
- أظهر البحث ان تأثير الاستثمار الخاص في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كردستان خلال المدة (2006 – 2016) ايجابيا في الامدين القصير و الطويل، وقد ادت الزيادة في الاستثمار الخاص بمقدار (1%) الى زيادة في متوسط نصيب الفرد بمقدار (0.23%) و (0.49%) في الامدين القصير و الطويل على التوالي.

### 2.5 المقترحات

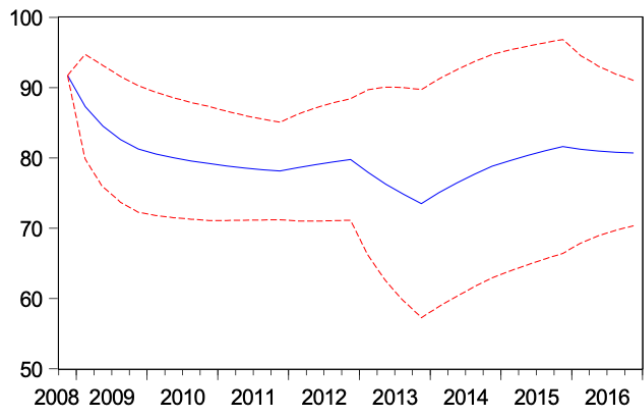
في ضوء الاستنتاجات السابقة نقتح مايلي:



Recursive C(3) Estimates  
± 2 S.E.



Recursive C(1) Estimates  
± 2 S.E.



Recursive C(3) Estimates  
± 2 S.E.

- (2016)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد (10)، العدد (21)، جامعة الانبار، الانبار.
- 5. المعموري، محمدي خليل شديد، (2015)، دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كردستان- العراق للمدة 2004- 2012، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية و المالية، المجلد (7)، العدد (4)، جامعة بابل، بابل.
- 6. عبود، لقاء شاكر (2014)، دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي في العراق للفترة (2005- 2011)، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة المجلد (6)، العدد (1)، كلية مدينة العلم الجامعة، بغداد.
- 7. بومعرف، رمزي (2013)، مناخ الاستثماري وتأثيره على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة البوادي، الجزائر.

### 2.1.6 التقارير الرسمية

1. وزارة التخطيط، (2011)، خطة التنمية لإقليم كردستان للسنوات (2012- 2016)، حكومة إقليم كردستان، أربيل.
2. وزارة التخطيط، (2014)، خطة التنمية لإقليم كردستان للسنوات (2015- 2019)، حكومة إقليم كردستان، أربيل.
3. هيئة الاستثمار في إقليم كردستان، (2019)، تقارير السنوية للاستثمار الخاص في إقليم كردستان، 2019، أربيل

### 2.6 المصادر باللغة الانجليزية

#### 6.2.1 Article and Researches:

1. Abdouli, M., & Hammami, S. (2017). The impact of FDI inflows and environmental quality on economic growth: An empirical study for the MENA countries. *Journal of the Knowledge Economy*, 8(1), 254-278.
2. Adams, S. (2009). Foreign direct investment, domestic investment, and economic growth in Sub-Saharan Africa. *Journal of Policy Modeling*, 31(6), 939-949.
3. Afonso, A., & Aubyn, M. S. (2019). Economic growth, public, and private investment returns in 17 OECD economies. *Portuguese Economic Journal*, 18(1), 47-65.
4. Ali, M & Malik, I, R.(2018), Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth of Pakistan, Fubji , Vol. 3, No. 1,51-70.
5. Bakari, S. (2017). The impact of domestic investment on economic growth: New evidence from Malaysia.
6. Balasubramanyam, V. N., Salisu, M., & Sapsford, D. (1996). Foreign direct investment and growth in EP and IS countries. *The economic journal*, 106(434), 92-105.
7. Barro, R. J. (1991). Economic growth in a cross section of countries. *The quarterly journal of economics*, 106(2), 407-443.
8. Brezina, C. (2011). Understanding the gross domestic product and the gross national product. The Rosen Publishing Group, Inc.
9. Grossman, G. M., & Helpman, E. (1991). Quality ladders in the theory of growth. *The review of economic studies*, 58(1), 43-61.

- ضرورة تحسين كفاءة الجهاز الانتاجي وزيادة التنوع الاقتصادي خلال إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية في إقليم كردستان، فضلا عن استثمار الموارد الاقتصادية المتاحة في تطوير القطاعات السلعية، من أجل تخفيض هيمنة قطاع النفط على النشاط الإنتاجي في إقليم كردستان العراق .
- يقترح الباحث ضرورة اهتمام حكومة الأقليم بزيادة حصة النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة لدعم القطاعات الاقتصادية من خلال تسريع معدلات النمو و الحد من التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي .
- ضرورة اهتمام حكومة الاقليم والجهات المعنية في دعم استثمارات القطاع الخاص من اجل زيادة التراكمات الراسالية و الاستثمارية وتخفيف دورهم في تسريع عملية النمو و التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل القوانين و التعليمات الخاصة بالاستثمارات القطاع الخاص وكذلك عن طريق منح و زيادة الحوافز والاعفاءات الضريبية و الجمركية و خصوصا في الظروف الاقتصادية و السياسية غير المستقرة .

- ضرورة العمل على زيادة القدرة التنافسية بين المستثمرين المحليين و المستثمرين الاجانب من جهة ، و بين المستثمرين في القطاع العام و القطاع الخاص من جهة أخرى، وذلك عن طريق تقديم المساندة المالية للمستثمرين المحليين و اعطاء الحوافز لمن له أكبر حصة سوقية في هذا المجال.

### 6. المصادر والمراجع

#### 1.6 المصادر باللغة العربية

#### 1.1.6 الدوريات و رسائل العلمية

1. العبد. بيوض محمد (2019)، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية: دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، النعمي، غادة صديق (2011)، مؤشرات تطور التجارة الخارجية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1985-2009)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
3. عبود، لقاء شاكر (2014)، دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي في العراق للفترة (2005- 2011)، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة المجلد (6)، العدد (1)، كلية مدينة العلم الجامعة، بغداد.
4. الراوي، محمد مزعل حميد و الهبيي، ذآكر هادي عبدالله، (2018)، اثر التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في إقليم كردستان العراق للمدة (2006-

#### 7. هوامش

\* كما ان توزيع نسبة الاستثمار تتباين بين المحافظات الثلاثة في الاقليم ولا تناسب عدد المشاريع الاستثمارية مع حجم السكان في محافظات الاقليم، بحيث استحوذت محافظة أربيل على (369) مشروعاً استثمارياً، بينما كان عدد هذه المشاريع (230) و(239) في محافظتي السليمانية و دهوك على التوالي.

10. Haider, M., & Anwar, A. (2014). Impact of terrorism on FDI flows to Pakistan.
11. Hanna, G. F., Hammoud, M. S., & Russo-Converso, J. A. (2014). Foreign direct investment in post-conflict countries: The case of Iraq's oil and electricity sectors. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 4(2), 137-148.
12. Iamsiraroj, S. (2016). The foreign direct investment–economic growth nexus. *International Review of Economics & Finance*, 42, 116-133.
13. Makuyana, G., & Odhiambo, N. M. (2016). Public and private investment and economic growth: A review. *Journal of Accounting and Management*, 6(2), 25-42.
14. Phetsavong, K., & Ichihashi, M. (2012). The impact of public and private investment on economic growth: evidence from developing Asian countries. Hiroshima University, *International Development and Cooperation Discussion Paper*.
15. Salahuddin, M., & Islam, M. R. (2008). Factors affecting investment in developing countries: A panel data study. *The Journal of Developing Areas*, 42(1), 21-37.
16. Te Velde, D. W., & United Nations Conference on Trade and Development. (2006). *Foreign direct investment and development: An historical perspective*. Overseas Development Institute ODI.
17. USAID:IRAQ, (2008), *Kurdistan Region: Economic Development Assessment*, United States Agency for International Development. Baghdad, Iraq.

#### 6.2.2 Book

1. Aghion, P., & Howitt, P. W. (2008). *The economics of growth*. MIT press.
2. Appleyard, Dennis R & Cobb, Steven, (2010), *International Economics*, Mc Graw – Hill Irwin, New York, USA.
3. Irwani, M. (2015). *Clientelism and Implementing Social Security Programmes in Post-conflict Iraqi Kurdistan Region*. Cambridge Scholars Publishing.
4. Salvadori, Nery, and Arrigo Poacher, Eds, (2014). *Long-run growth, social institutions and living standards*. Edward Elgar Publishing, Cheltenham, USA
5. Stansfield, G. R. (2003). *Iraqi Kurdistan: Political development and emergent democracy*. Routledge.